المقدمـــــة

المقدمة

تمهيد:

تعتبـــر الزراعة المصرية حاضرا و مستقبلا مفتاح التنمية الاقتصادية، و يعد العمل البشري من أهم عناصر الإنتاج الزراعي، و يتميز سوق العمل البشري الزراعـــي بمواصـــفات خاصـــة تفـــضله عن غيرة من أسواق السلع و الخدمات الأخـــرى، و تعكس في نفس الوقت الطبيعة الخاصة به، فخدمة العمل هي السلعة محـــل التبادل في هذا السوق لا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها، و هذا الارتباط الغيـــر قابـــل للانفـــصال بـــين خدمة العمل التي تباع و تشتري في السوق و بين الإنـــسان، يعطـــي أهمية لعوامل كثيرة غير نقدية لا وجود لها أصلا في الأسواق العاديـــة الأخـــرى، كظروف العمل مثلا و مكانة و طبيعة العلاقات الإنسانية بين صـــاحب العمل و العامل و تفضيل العامل الزراعي بالاستمتاع بوقت الفراغ علي حساب الأجر و خلافة .

هذا و يعرف سوق العمل البشري الزراعي بأنة آلية تفاعل قوي العرض و الطلب علي خدمات عنصر العمل و التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظف، و يتأثر سوق العمل البشري الزراعي مثل غيرة من الأسواق بالسياسات و البـــرامج التـــي تنـــتهجها الدولة داخل قطاع الزراعة و ينعكس ذلك علي أعداد العمالـــة و مستوي الأجور و نوع و نسبه البطالة داخل قطاع الزراعة، و هو ما اســـتوجب تنفيذ هذة الدراسة بهدف دراسة اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي سوق العمل البشري الزراعي علي المستوي القومي و محافظة القليوبية خاصة.

و تتـــضمن الدراســـة أربعة أبواب رئيسية بالإضافة إلى المقدمة و مشكلة الدراســـة و الطـــريقة البحثـــية و مصادر البيانات، هذا ويتكون الباب الأول من فـــصلين يختص الفصل الأول باستعراض بعض المفاهيم البحثية المتعلقة بالعمالة البـــشرية الـــزراعية بينما يتناول الثاني استعراض البحوث و الدراسات الاقتصادية المـــرتبطة بالعمالـــة الـــزراعية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٦) . أما الباب الثاني

يتـــضمن فـــصلين، يتناول الفصل الأول دراسة السكان و قوة العمل علي مستوي جمهـــورية مصر العربية، في حين يتناول الثاني دراسة السكان و قوة العمل علي المـــستوي القطاعـــي (محافظـــة القليوبية).بينما يتناول الباب الثالث دراسة الوضع الـــراهن للعمالة الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي، حيث ينطوي هذا الباب علي فصلين، أولهما يتناول الوضع الراهن للعمالة الزراعية في مصر في ظل سياسات التحرر الاقتصادي،هذا في حين يتناول الثاني الوضع الراهن للعمالة الزراعية علي المـــستوي القطاعـــي (محافظة القليوبية) في ظل سياسات التحرر الاقتصادي، أما الـــباب الرابع فيتناول الوضع الراهن للبطالة الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي، يهـــتم الفـــصل الأول بدراسة اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي علي نوع و نسبه الـــبطالة داخـــل قطـــاع الزراعة، علي حين يركز الفصل الثاني علي دراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي نوع و نسبه البطالة بمحافظة القليوبية. و أخيرا وليس أخرا انتهت الدراسة بالملخص و التوصيات.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في عدم معرفة التطورات والتغيرات التي تطرأ في أعداد و مستوي أجور العمالة داخل قطاع الزراعة و كذا نسبه و نوع البطالة في ظـــل المتغيـــرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه المقتصد القومي بـــصفة عامـــه والمقتـــصد الزراعـــي بصفة خاصة عقب تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

وانبثاقا من مشكلة الدراسة تنحصر الأهداف في :

١. تـــشخيص الوضع الراهن للعمالة الزراعية على المستوى القومي و القطاعي (محافظة القليوبية) في ظل سياسات التحرر الاقتصادي وذلك من خلال.
   - دراسة حجم العمالة الزراعية.
   - دراسة مستوي أجور العمالة الزراعية.

- دراسة الطلب و موسمية في العمالة الزراعية.
- قياس نسبه و نوع البطالة داخل قطاع الزراعة سواء على المستوى القومي أو القطاعي (محافظة القليوبية).

٢. التعرف على مدى تأثر سوق العمل في القطاع الزراعي بسياسات الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة .

٣. قياس درجة الاختلال و التوازن في هيكل توزيع العمالة داخل سوق العمل خلال فترة الدراسة.

الطريقة البحثية و مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية فى تحقيق أهدافها على كلا من التحليل الاقتصادي الوصفى و التحليلي الإحصائي للمتغيرات موضع الدراسة، وتفسير النتائج المتحصل عليها في ضوء المنطق الاقتصادي و قواعد النظرية الاقتصادية الجزئية و الكلية، واستخدمت الدراسة الدالة التربيعية من الدرجة الثانية (Quadratic forms) في تقدير الإنتاجية الحدية لعنصر العمل علي النحو التالي:

$$د = أ + ب_{١} ع - ب_{٢} ع^{٢} + ب_{٣} ز$$

حيث :

د = الدخل الزراعي الحقيقي — متغير تابع

ع = حجم العمالة الزراعية — متغير مستقل

ز = عنصر الزمن متضمنا باقي التغيرات الاتجاهية الاخري كمتغير مستقل أ ، $ب_{١}$ ، $ب_{٢}$ ، $ب_{٣}$ = معالم الدالة.

كما اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة و غير المنشورة و التي تم الحصول عليها من الجهات الحكومية المسؤلة عن توفير مثل هذه البيانات و خاصه أجهزة وزارة الزراعة (الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – التعداد الزراعي) بالإضافة الى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء و كذلك مركز المعلومات بديوان عام محافظة القليوبية ، بالإضافة الي البحوث و الدراسات في هذا المجال .